# مغالطة "المثل" الليبي ومصداقية "الكلام الأميركي" التي لا شك فيها!

**"تسعة اشهر من المفاوضات المكثفة قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا، نجحت حيث فشلت 12 سنة من الدبلوماسية مع العراق. ان السبب في ذلك واضح: كي تكون الدبلوماسية فعالة، يجب أن يتمتع الكلام بمصداقية، ولا يمكن لأي شخص أن يشكك بكلام أميركا". ذلك بعض مما أعلنه الرئيس بوش في خطابه الأخير حول حالة الاتحاد، الذي ألقاه مساء الثلاثاء الحادي والعشرين من كانون الثاني، معلقا على "قرار" ليبيا التخلي عن برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل.**

**جمال العميدي**

ويأتي تركيزنا على هذه الفقرة بالذات، لأن القرار الليبي هو الذي صار يبرر غزو العراق، وحل العثور على البرنامج الليبي، بقدرة قادر، محل أسلحة صدام ذات الدمار الشامل. في هذه الفقرة من الخطاب نقف أمام نقطتين يراد لهما أن تكونا حقيقتين لا تقبلان الجدل، الأولى هي فشل الدبلوماسية العالمية في إقناع صدام بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها، بعد 12 سنة من العمل، في حين نجحت أميركا وبريطانيا مع ليبيا في ذلك بعد تسعة أشهر فقط. أما الثانية فهي مصداقية أميركا التي لا يمكن لأي شخص أن يشكك فيها. ولكن ماذا إذا شكك أحد ما، في "مصداقية الكلام الأميركي"؟.

كان يمكن أن لا أفكر أبدا بالوقوف عند موضوع أسلحة الدمار الشامل التي يقال أن صدام يملكها، تلك الأسلحة التي لم يتم أي دليل دامغ على وجودها حتى الآن. إلا أن وقوفي عند هذه النقطة له ما يبرره، بسبب المقارنة التي يعقدها الرئيس الأميركي بين الحالة الصدامية الافتراضية والواقع الليبي الواضح.

ففي بريطانيا أثبت تحقيق اللورد هاتن في قضية مقتل خبير الأسلحة ديفيد كيلي أن المعلومات الاستخبارية الخاصة بامتلاك صدام للأسلحة كانت محض مزاعم تستند إلى معلومات تفتقر إلى الحسم والوضوح.

من جهة أخرى عجز فريق خبراء الأسلحة الأميركي المكون من 1400 مفتش متخصص، برأسهم الخبير ديفيد كي عن العثور على هذه الأسلحة بعد ثلاثة أشهر من العمل، مما أدى إلى انسحابهم من العراق، ورفضهم العودة إليه ثانية، لتنتهي دراماكي باستقالته. ذلك كله يناقض ما أثبته عدد من الخبراء الوثوقين المتحدرين من جنسيات مختلفة، وبعد أكثر من زيارة إلى ليبيا، من وجود برنامج أولي لديها، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى إنتاج أسلحة للدمار الشامل. الحالة الصدامية إذن تحرج الإدارة الأميركية، في حين أن الحالة الليبية تؤكد افتراضاتها. من هنا يمكن القول إن المقارنة بين الحالتين غير جائزة، لأن الاختلاف واضح بينهما.

ومع أنني مقتنع تماما بما أدلى به ديفيد كي، حين ذهب إلى أن صدام كان يبالغ في تظاهره بامتلاك أسلحة دمار شامل، متعمدا تضليل العالم، من أجل ردع أية قوة تفكر في تهديد نظامه الديكتاتوري.. سأسلم جدلا بأن صدام كان يملك ذلك النوع من الأسلحة المحرمة دوليا، وأنه قادر على استعمالها في وقت قياسي، أو أنه يمكن أن يسلمها أو يسلم تكنولوجيا صناعتها إلى المنظمات الإرهابية.. سأسلم بهذا لأنني أريد أن أنتقل مباشرة إلى مشكلة القرار الليبي وظروفه وملابساته. وهنا يحق لي، فيما أعتقد، أن أعرض وجهة نظر مختلفة عن تلك التي يتبناها الرئيس بوش، تكشف أن الدبلوماسية التي يتحدث عنها لم تأخذ تسعة أشهر من الوقت لتقنع ليبيا بالكشف عن برنامجها التسليحي، بل أن ليبيا سعت منذ عام 1992 للكشف عن هذا البرنامج، وتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة، ورفع العقوبات المفروضة عليها. وإذا وجدنا من يطرح هذه الفكرة، التي قد تبدو غريبة بعض الشيء، إذا وجدنا ذلك فربما يمكن أن نتجرأ، بعض الشيء، على التشكيك بمصداقية الكلام الأميركي.

ففي عددها الصادر يوم الأحد السابع عشر من كانون الثاني نشرت صحيفة الواشنطن بوست مقالا للسيناتور الديمقراطي السابق غاري هارت أكد فيه أن ليبيا كانت تسعى سرا، منذ 1992، للتوصل إلى اتفاق مع واشنطن يكون كفيلا بتطبيع العلاقات مع الاميركيين. وقال السناتور السابق هارت انه عقد بنفسه لقاءات سرية مكثفة مع الليبيين، بين 24 شباط 1992 حيث التقى ملحقا بحريا ليبيا في فندق في اليونان، ونهاية آذار من السنة نفسها. لكن إدارة الرئيس جورج بوش الأب كانت ترفض حينذاك إقامة أية علاقات رسمية مع ليبيا، مالم يتم تسليم الليبيين المتهمين بالتورط في اعتداء لوكربي.

وأضاف هارت انه ناقش مرات عدة المشكلات القانونية واللوجستية الخاصة بتسليم المشتبه بهما مع مسؤولين ليبيين في جنيف، ثم خلال زيارة استمرت يومين لطرابلس أحيطت بتكتم شديد، مؤكدا أن ليبيا عبرت، في أثناء تلك المحادثات، عن استعدادها الفوري لتسليم المتهمين عن طريق سويسرا، فضلا عن وقف برامج أسلحة الدمار الشامل، في مقابل التطبيع الكامل لعلاقاتها مع الولايات المتحدة ورفع العقوبات المفروضة عليها. لكن الإدارة الجمهورية، التي أبلغت بالمحادثات، قامت بإفشال تلك المحاولات حين رفضت العرض الليبي، متحججة بحدوث تعقيدات قضائية، إذا تم تسليم الليبيين عن طريق سويسرا. ويرى هارت أن عدم اهتمام الإدارة الاميركية بانتهاز هذه الفرصة ما زال "لغزا"، مؤكدا أن الحرب "الوقائية" ضد العراق في آذار، لم تكن أبدا السبب الذي دفع الليبيين إلى التوصل لاتفاق مع واشنطن ولندن في نهاية 2003، بما أنهم كانوا يسعون إلى هذا الاتفاق منذ 1992.

لقد تحدث الكثير من المحللين عن أن الرئيس الأميركي سيستغل فرصة خطابه عن حالة الاتحاد ليؤكد النجاحات التي حققها، ويعرض مواضيع حملته، من أجل إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية في تشرين الثاني المقبل.

وربما كان "اللغز" في اختيار هذا الوقت الأميركي/البريطاني/الليبي هو رغبة الرئيس في استعراض أهم نجاحاته، والتغطية على قضايا مهمة أخرى ما زالت عالقة، سكت عنها الخطاب تماما. لقد فوجئت دول كبرى كفرنسا وألمانيا بموعد الإعلان الليبي، مستغربة عدم إطلاعها على ما كان يحدث في الخفاء. ذلك كله يجعلنا نستنتج أن الاتفاق كان قد أبرم سريعا ليكون جزءا من صفقة الحملة الانتخابية، ولاسيما بعد اليأس من العثور على أسلحة صدام، وبعد تبني الاتحاد الأوربي ملف الأسلحة الإيرانية، وتعقد ملف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والغموض الذي يلف مستقبل ملف الأسلحة الكوري الشمالي، هذا فضلا عن مصير أسامة بن لادن الذي ما زال حرا.

لقد أطلق بوش، في خطابه الشهير حول حالة الاتحاد الذي ألقاه في كانون الثاني 2002 اتهاماته لدول "محور الشر"، التي كانت تشمل العراق في عهد صدام، وإيران، وكوريا الشمالية. والتابعون لهذا الخطاب يتذكرون ما أثاره من جدل يختص بظروف ولادة عبارة "محور الشر" الشهيرة. لكن التابعين أيضا لابد يعلمون أن هذا النوع من الخطابات لا يكتبه إلا المتخصصون الذين يتقاسمون الفقرات المراد طرحها فيه.

وهذه الفقرات تكتب بعناية فائقة، وتعرض آخر ما على من يبت في الديباجة النهائية للخطاب بشكل دقيق، آخذا في الاعتبار النتائج المترتبة على كل فقرة وكلمة. فإذا كان ذلك صحيحا، فكيف تم تمرير هذا التناقض الصارخ بين الحالة الصدامية والحالة الليبية، ولماذا كان الجمهور يصفق؟. وإذا كانت الكيفية التي صيغت بها عبارة "محور الشر" قد تكشفت بعد حين، فربما نشهد قريبا الكشف عن أسرار كتابة هذا الخطاب، لتنير لنا أسطورة المثل الليبي. ومع أن الإصرار على فكرة الفشل الأميركي في العثور على أسلحة صدام ذات الدمار الشامل لا تستبطن أي دفاع عن صدام، فإن الإصرار على الحديث عن مغالطة المثل الليبي تكشف بالضرورة أن مصداقية الكلام الأميركي التي تحدث عنها الرئيس بوش تحتاج هي الأخرى إلى مصداقية.

وما لم يفتح صدام صندوق باندورا ليكشف عن شفرات شروره السرية، فإن هذه القضية ربما تظل الصخرة التي يمكن أن تحطم الحلم الجمهوري، ولاسيما بعد إعلان استقالة ديفيد كي وتعيين خبير آخر هو تشارلز دولفر، له هو الآخر شكوكه حيال ملف الأسلحة الصدامية. قد تحدث الفاجأة إذن، مع أن أيا من منافسي بوش الديمقراطيين لا يبدو أنهم يشكلون حتى الآن خطرا ذا بال، يمكن أن يعيق تقدمه الظافر إلى ولاية انتخابية ثانية.

طبق الاصل

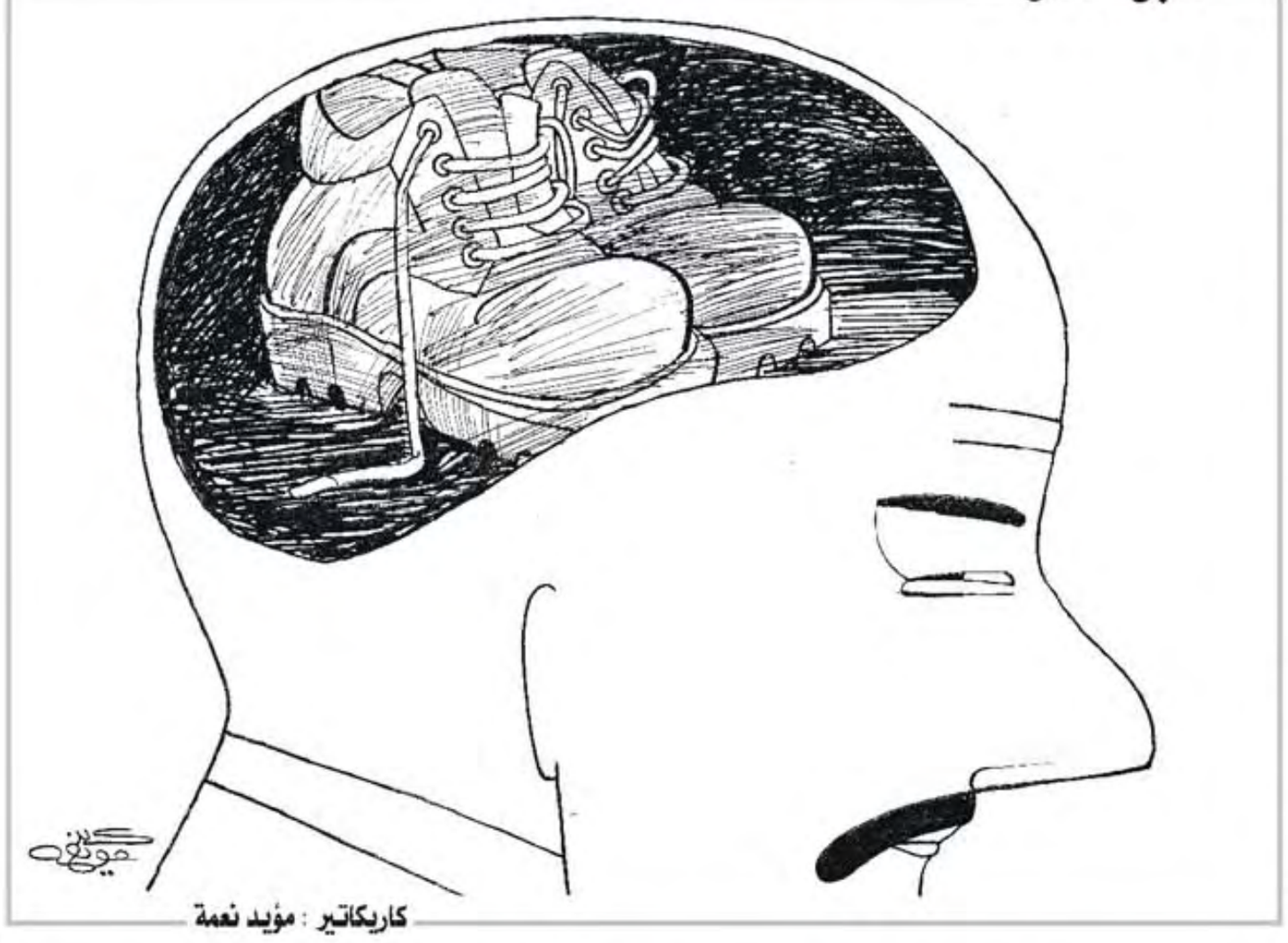

كاريكاتير : مؤيد نعمة

# على خلفية فضيحة الرشاوى النفطية من يكرس محنة العراق دفاعاً عن بقائه؟

**عبد الزهرة زكي**

نشرت (الدى) في عددها الماضي قوائم بأسماء لجهات والأشخاص الذين تم تخصيص كميات من النفط الخام العراقي لهم خلال مراحل مذكرة التفاهم وحتى نهاية 1999، وهو تاريخ الوثائق التي استقت منها (الدى) أسماء الجهات والأشخاص المستفيدين من تلك الكميات.

هذه القوائم التي نشرت لا تفصح طبعاً عن جميع المتعاملين مع النظام المباد على أساس مقايضة الموقف السياسي بالنفط الخام.

فهناك المتعاملون بعد التاريخ المذكور (أواخر عام 1999)، أي بعد عام 2000، وهم أشخاص وجهات يفوقون سابقيهم عدداً، حيث تكشفت الوفود والزوار الوافدون، وبات هبوط الطائرات وإقلاعها من (مطار صدام الدولي) مشهداً يومياً مألوفاً، وتحت ستار التعاطف مع الشعب العراقي في محنته فيما كان المتعاطفون الحقيقيون يتجنبون الدخول في هذه اللعبة، كانت المحنة تلك تدرّ نفطاً ودولارات، كما بات استقبال الطائرة في قصوره لحشود (المتعاطفين) من عرب متكرراً.. وتكرر فيه صور سياسيين وممثلين تلفزيونيين ومسرحيين عاطلين وصحفيين وكتاب طبالين وشيوخ وقساوسة مشعوذين.. وسواهم كثر.

جلس صدام حسين يوماً في واحدة من صالات (قصور الشعب) وكان يحيط به حشد من عرب جاءت بهم طائرة عماد لجلدة (الثري المصري وعضو مجلس الأمة).. فاستهل صدام مجاملة ضيوفه بالإلتفات إلى الفنانة رغدة: إيه يا أم محمد.. حديثنا". لم يكن لدى (أم محمد) ما تقوله، فتلعثمت، ودارت خجلها من هذه البداية التي أرادها صدام كسر بروتوكولات المجاملة الرئاسية بارتباك لم تسعفها خبرتها كممثلة في إخفائه.

لم تنتهِ رغدة، في غمرة التفكير والخيال بكوبونات النفط المنتظرة من لقاء الرئيس، لم تتهيأ لمثل هذه البداية، فكان على محمد صبحي أن يمسك بزمام المبادرة ويتحدث، ويحرر رفيقة الرحلة والفن وأحلام النفط من هذه الورطة التي كان من الممكن أن تطيح بمستقبل فيها صدام حسين لمزاجه العنيف.

لم يكن تقدير محمد صبحي دقيقاً. فما كان لصدام حسين أن يكون منزعجاً في هذه اللحظة المقررة بكامل تفاصيلها سلفاً. لم تكن لدى صدام حاجة إلى كلمات رغدة أو صبحي، وهو الذي تسكره الكلمات. كانت تكفيه الصورة التلفزيونية التي جيء برغدة وسواهما من أجلها، من أجل الصورة التلزيونية التي تنافس في قيمتها بالنسبة له، الكلمات التي تسكره فتتغلب عليها.

ولكن اسمي رغدة ومحمد صبحي لم يظهرا في قوائم (الدى)، برغم أن الأشقاء في مصر قد تشمموا رائحة النفط تفوح من النجم والنجمة العائدين من بغداد، فأثير الكلام الكثير عن التورطين بكوبونات صدام في صحافة القاهرة.. وكان بين من طالهم الإتهام رغدة ومحمد صبحي.

لم يظهر إسما رغدة ومحمد صبحي، ولم تظهر أسماء عشرات آخرين، أشخاصاً وجهات، احترقوا بالنفط العراقيين. ذلك إن قوائم (الدى) النفطية تقتصر على المتعاملين مع نظام صدام حتى عام 1999. وهي قوائم مواربة، وتأخذ صفتها هذه من مواربة السوق السوداء وتعاملات البواطن التي تسمح باختفاء (الذوات) وراء أسماء وشركات وجهات تحصنهم من الظهور العلني كمتعاملين تجاريين، وتحجبهم عن رصد ملاحقيهم الإعلاميين.

هكذا يختفي اسم السيد جورج غولوي النائب البريطاني وراء أسماء كثيرة، وهكذا، يختفي اسم السيد تشيرونوفسكي السياسي الروسي وراء اسم حزبه، وكذا الأمر بالنسبة لآخرين سواهما، ممن لم يشأ واضع القوائم الإشارة المباشرة إليهم. ولكن أية إجراءات تحقيقية قضائية لن يكون من الصعب أمامها اكتشاف متابعة حركة الأموال الناجمة عن الصفقات وأماكن هذه الأموال ومالها.

إن أشد ما كان يثير حيرة العراقيين، قبل القبض على صدام حسين، هما الحماسة والهيجان اللذان أبداهما الكثيرون ممن عرفوا بتورطهم مع صدام، واستمروا عليهما في كان من المستحيل الإعتقاد باستمرار صدام بالإغداق عليهم من أماكن هروبه وتخفيه. وكان لهذه القناعة أن تعقد التفكير في دوافع استمرارهم في الولاء لديكتاتور منقرض، يدركون هم، مثل سواهم، حجم جرائمه، ويدركون بؤس المأزق الذي وضعهم ووضعوا هم أنفسهم فيه، مأزق الوقوف مع دكتاتور ضد شعبه.

هل كان لأحد أن يحسب حجم الضعف الإنساني الذي يدفع بالمرء إلى التشبث بالوهم من أجل فرصة للخلاص؟ خلاص التورطين من فضائح وجرائم النفط العراقي للدفوع إليهم.. خلاصهم بعودة ولي نعمتهم إلى السلطة، واستمرار ستر قوائم شركة تسويق النفط العراقية.

اما، وقد انتهى الأمر بصدام حسين إلى المصير الذي انتهى إليه، فإن انفضاض التورطين عنه هو لنال الطبيعي الذي تحولوا معه من الدفاع عن صورة صدام إلى السعي لتعميق محنة العراقيين، واستمرار أزمتهم، كجزء من دفاعات البقاء، بقاء الفضيحة مطمورة في دوامة المحنة العراقية.

# الأغلبية مع الحرب في العراق الموقف من الحرب انعكاس للموقف من الرئيس أحياناً!

**روبرت كاغان**

**ترجمة/عادل صادق العامل**

إن بالإمكان مسامحة هؤلاء المستهلكين الأوفياء لوسائل الإعلام الأميركية على اعتقادهم بأن حرب العراق قد سببت انقسامات حادة في الكيان السياسي الأمريكي من نوع لم تشهده الأمة منذ التمزق الذي أصابها في السنوات الأخيرة من حرب فيتنام. لكن هل الواقع اليوم انقسام أم إجماع؟ لقد كان الأمريكيون، في الحقيقة، مؤيدين لحرب العراق على نحو ملحوظ، في كل من القرار الأصلي الخاص بغزو هذا البلد والحاجة إلى الاحتفاظ بقوات فيه على مدى السنوات القادمة إذا تطلبت الضرورة ذلك. وكان هذا التأييد في ازدياد، فوق هذا، حتى قبل سحب صدام حسين من جحره في الشهر الماضي.

ويمكن رؤية المزاج الشعبي العام منعكساً في بيانات السناتور هيلاري كلنتون باعتبارها إحدى أكثر الديمقراطيين شعبية، والأكثر ذهاباً أيضاً، فقد رفضت حجة معادة الحرب بقولها: "اعتقد أن صدام حسين كان يمثل بالتأكيد تهديداً ممكناً.. وكان يسعى إلى أسلحة الدمار الشامل، سواء امتلكها بالفعل أم لم يمتلكها"، وهذا ما قاله أيضاً زوجها، وهو ديمقراطي شعبي آخر.

لقد هزت تصريحات كلنتون الناصرة للحرب بعض الناس، لكنها كانت تعبر فقط عن الرأي السائد، وفي استفتاء أجرته مؤسسة غالوب بالتعاون مع (CNN/USA TODAY) أوائل كانون الأول الماضي، قبل اعتقال صدام، قال 59 بالمئة من المجيبين إنهم يعتقدون بأن الأمر كان "يستحق الذهاب إلى الحرب" في العراق، وقال 39 بالمئة إن الأمر لم يكن يستحق ذلك. وقد عكس ذلك الاستفتاء ميلاً راسخاً لما قبل تاريخ اعتقال الرئيس العراقي السابق. فتأييد الحرب، الذي هبط لفترة وجيزة من أكثر من 60 بالمئة في فصل الصيف إلى 50 بالمئة في أوائل أيلول الماضي، أخذ ثانية بالتصاعد منذ ذلك الحين. حرك ذلك الاعتقال الأرقام قليلاً -إذ أن 62 بالمئة يعتقدون الآن بأن ذلك كان يستحق الحرب، بينما يرى خلاف هذا 33 بالمئة- لكنها يمكن أن ترتفع على كل حال. ويظهر استفتاء (BS/NEW YORK TIMES) النتائج نفسها، فقبل الاعتقال، كان هناك 64 بالمئة يعتقدون بأن الولايات المتحدة قد فعلت "الصواب" بذهابها إلى الحرب في العراق، بينما اعتقد 28 بالمئة بأن الحرب كانت غلطة. وتبقى النسب المئوية نفسها بعد اعتقال صدام.

وهذا إجماع مناصر للحرب متين إلى حد ما في شروط تاريخية، بوجه خاص وفقاً للإصابات التي قاست منها القوات الأمريكية في العراق منذ النهاية الرسمية للحرب، فضلاً عن السيل الذي لا نهاية له من الفضائح المتعلقة بالعراق التي تتضمن الأكاذيب الدعاة والكذابين التي بعد إسبوع من انتهاء الحرب في كوسوفو ينصر خال من الإصابات بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو، فقد أظهر استفتاء قامت به واشنطن بوست أن 52 بالمئة من الأمريكيين يعتقدون بأن الولايات المتحدة قد فعلت "الصواب" بشنها الحرب بينما كان هناك 40 بالمئة ما يزالون يعتقدون بأنها "غلطة". ووفقاً لاستفتاءات CNN في السنة الماضية، فإن تأييد حرب العراق لم يهبط إلى مستوى 50 بالمئة إلا مرة واحدة، بالرغم من السيل الثابت من الأخبار السيئة نسبياً. ويوحي هذا بأنه حتى إذا ما بقي القتال في العراق خوضا عسيراً أو الوحل خلال الأشهر القادمة، فإن الدعم الشعبي قد لا ينخفض كثيراً.

إن أرقام مناصرة الحرب المتناغمة تبدو حتى أكثر إثارة للدهشة وفقاً للفشل حتى الآن في الكشف عن أية مخزونات من الأسلحة الكيميائية والبايولوجية في العراق. فقد جاء في المسح الذي أجرته قناة NBCNews وصحيفة وول ستريت جورنال أن 57 بالمئة من الأمريكيين يعتقدون بأن الحرب "ستكون جديرة بأن تقوم"، حتى إذا لم يتم الكشف "أبدا عن أسلحة الدمار الشامل-وكان هذا قبل اعتقال صدام. والرقم في كانون الأول الماضي هو 60 بالمئة. وليتصور المرء إلى أين ستصل أرقام الاستفتاءات إذا ما ظهرت ولو نتفة من برهان جديد على أسلحة صدام ذات التدمير الشامل، أو ارتباطاته بتنظيم القاعدة، خلال الأشهر القليلة القادمة!

وربما كان الأكثر إثارة للدهشة هنا هذا التأييد العام القوي لبقاء القوات الأمريكية في العراق مهما كانت المدة التي تقتضيها الضرورة. ففي استفتاء NBC الأخير، يعتقد 55 بالمئة من المجيبين بأن قوات الولايات المتحدة ينبغي أن "تبقى طوال المدة التي تقتضيها الضرورة لإكمال العملية" في العراق -"حتى إذا تطلب ذلك خمس سنوات"! ويرغب 23 بالمئة غيرهم بإعطائها سنة أخرى ونصف. و20 بالمئة فقط يريدون الإنسحاب "بأسرع ما يمكن".

بالمئة من المجيبين بأن قوات الولايات المتحدة ينبغي أن "تبقى طوال المدة التي تقتضيها الضرورة لإكمال العملية" في العراق -"حتى إذا تطلب ذلك خمس سنوات"؟ ويرغب 23 بالمئة غيرهم بإعطائها سنة أخرى ونصف. و20 بالمئة فقط يريدون الإنسحاب "بأسرع ما يمكن".

وعليك، فوق هذا، أن تتساءل عن ثلث البلاد تقريباً الذي يقول إنه يعارض الحرب. كم من هذه المعارضة ضد الحرب، وكم ضد بوش؟ ففي عام 1999 كان قسم هام من المعارضة لحرب كلنتون في كوسوفو جمهوريين كارهين لكلنتون يعبرون عن كرههم. وهذه الظاهرة نفسها بالتأكيد قائمة الآن. فلو كان رئيس ديمقراطي قد شن الحرب على العراق، حتى من دون قرار للأمم المتحدة -كما فعل بيل كلنتون على مستوى أصغر عام 1998، وكما كان من الممكن أن يفعل "الرئيس" آل غور ونائبه الصقر جو ليبرمان لو كان التصويت قد جرى بشكل مختلف في فلوريدا- فإن بعض النسبة المئوية من ديمقراطيي اليوم الرافضين للحرب كان سيكون مؤيداً لها. (وكان بعض الجمهوريين المناصرين للحرب سيكون معارضاً).

وهكذا، فعندما يجادل بعض الديمقراطيين بأن هوارد دين لا يمكنه أن يفوز بالانتخابات العامة، فإنهم يبدون وكأن لديهم قصداً في هذا. فقد أحاط دين نفسه الآن، كما تنبأ البعض، بمستشارين معتدلين محترمين من المؤسسة الديمقراطية. وقد حاول خطاب السياسة الخارجية الكبيرة الذي كتبوه له، على نحو بارع، أن يطرحه كمعتدل، وهو ما يمكن أن يكونه بحق في قضايا أخرى غير العراق. لكن دين أفسد جهود كل مستشاريه عندما أصر على "أن اعتقال صدام" لم يجعل أمريكا أكثر أماناً"، الأمر الذي لا توافق عليه أغلبية كبيرة من الأمريكيين، في الواقع.

عن واشنطن بوست